

يجوز لرئيس الوحدة أن يمنح الموظف المسلم إجازة خاصة لداء فريضة الحج لمدة لا تزيد على عشرة أيام وتكون هذه الإجازة براتب كامل للموظف العماني وبدون راتب للموظف غير العماني ، وتمتنع هذه الإجازة مرة واحدة طوال مدة خدمته في الحكومة . وفي حالة تجاوز الموظف تلك المدة تحسب المدة الزائدة إجازة اعتيادية إن كان له رصيد منها ، والا اعتبرت إجازة بدون راتب .

مادة (٢) : يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

سيف بن حمد بن سعد

رئيس مجلس الخدمة المدنية

صدر في : ٢٦ من ربیع الثانی ١٤١٧ هـ

الموافق : ٩ من سبتمبر ١٩٩٦ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٥٨٣)
الصادرة في ١٥/٩/١٩٩٦م

قرار رقم ٩٦/١٨

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية

لقانون الخدمة المدنية

إسناداً إلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٠/٨ وتعديلاته .

وإلى اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه الصادرة بالمرسوم السلطاني رقم ٨٤/٥٢ وتعديلاتها .

وإلى توصية مجلس الخدمة المدنية بجلسته رقم ٩٦/٣ المنعقدة بتاريخ ٢/٦/١٩٩٦م .

وإلى موافقة مجلس الوزراء بجلسته رقم ٩٦/١٨ المنعقدة بتاريخ ٤/٦/١٩٩٦م .

وإلى قرار مجلس الخدمة المدنية بجلسته رقم ٩٦/٤ المنعقدة بتاريخ ٩/٦/١٩٩٦م .

وببناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقدير

مادة (١) : يستبدل بنص المادة (١٤٢) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية المشار إليها

النص الآتي :

مادة (١٤٢) : تمنع الموظفة إجازة خاصة لتفطير فترة ما قبل وبعد الولادة مدتها (٤٥)

يوماً براتب كامل .

مادة (٢) : يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

سيف بن حمد بن سعود

رئيس مجلس الخدمة المدنية

صدر في : ٢ من رجب ١٤١٧ هـ

الموافق : ١٣ من نوفمبر ١٩٩٦ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٥٨٨)

الصادرة في ١٢/١٢/١٩٩٦

قرار رقم ٩٦/١٩

إسناداً إلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٠/٨ وتعديلاته .

وإلى اللائحة التنفيذية لقانون المشار إليه الصادرة بالمرسوم السلطاني رقم ٨٤/٥٢ وتعديلاتها .

وإلى قرار مجلس الخدمة المدنية بجلسته رقم (٢٧) المنعقدة بتاريخ ٤/٨/١٩٨٤ بشأن قواعد إسكان بعض وكلاء الوزارات ومن في حكمهم .

وإلى توصية مجلس الخدمة المدنية بجلسته رقم ٩٥/٤ المنعقدة بتاريخ ٧/١٠/١٩٩٦ وجلسه رقم ٩٦/٣ المنعقدة بتاريخ ٢/١٢/١٩٩٦ .

وإلى موافقة مجلس الوزراء بجلسته رقم ٩٦/٢٥ المنعقدة بتاريخ ١٠/١/١٩٩٦ وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرير

مادة (١) : إثناء من أحكام الملحق رقم (٧) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية ، ي العمل بالقواعد الواردة فيما يلي في شأن إسكان وكلاء الوزارات ومن في حكمهم الذين يتم تعيينهم من خارج محافظة مسقط ، وليس لهم سكن مناسب بالقرب من مقار أعمالهم :

أ) يصرف لكل منهم بدل سكن قدره (٥٠٠) ريال عماني شهرياً لمدة سنتين على أن يصرف له بعد انتهاء هذه المدة بدل السكن المقرر لشاغلي الدرجة الخاصة وفقاً لاحكام الجدول (أ) من الملحق رقم (٧) المشار إليه .

ب) يصرف لكل منهم ولمرة واحدة مبلغ (٥٠٠٠) ريال عماني ، لتأثيث المسكن .

مادة (٢) : تلغى القواعد التي أقرها مجلس الخدمة المدنية بجلسته رقم (٢٧) المشار إليها .

مادة (٣) : تبقى عقود إيجار المساكن المخصصة لوكالات الوزارات الحاليين ومن في حكمهم سارية إلى أن تنتهي مدتها ، ولا يجوز تجديدها ، على أن يصرف لكل منهم بعد انتهاء